الجلسة الرابعة والأربعون بعد المائة

- **التاريخ** : الأربعاء 7 محرم 1421 (2000/04/12).
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وعشرون دقيقة.
- **جدول الأعمال** :

1 ـ مشروع قانون رقم 00-05 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي.

2 ـ مشروع قانون رقم 00-06 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي.

3 ـ مشروع قانون رقم 00-07 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

* * *

* **السيد أحمد القادري رئيس الجلسة** :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

افتتحت الجلسة،

السادة المستشارون،

يخصص المجلس جلسة هذا اليوم للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية :

1. مشروع قانون رقم 5 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي.

2. مشروع قانون رقم 6 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، المحال إليه من مجلس النواب.

3. مشروع قانون رقم 7 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، المحال إليه من مجلس النواب.

في البداية معاملة بأحكام المادة 223 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين تعطى الكلمة لممثل الحكومة لتقديم المشروع الأول المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة.

السيد المستشار المحترم،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هو الذي سينوب على وزير التربية الوطنية وهو الآن في... على أبواب الدخول إلى هذه القاعة الآن.

إذا سمحتم واحد الدقيقة، السيد الوزير هاهو الآن سيلتحق بنا حالاً.

السيد المستشار المحترم،

احتراماً لوقت المجلس وللعمل الذي هو مطلوب منا أن نقوم به، الآن أعتقد أن السيد وزير التربية الوطنية قد التحق بالمجلس.

فلهذا، إذا سمحتم نشرع في العمل. تفضل آ أستاذ السيد المستشار.

* **المستشار السيد ابريكا الزوالي** :

إنها الجلسة العامة والناس مستدعينهم في العاشرة صباحاً ومن العاشرة صباحاً إلى الحادية عشرة ونحن هنا ونطلب من الرئاسة... الطلب للسادة المستشارين لأن كاين..... باش يحضر في هذه الجلسة، إذا كانت 11 يقول لنا 11 مايقول لنا شاي 10.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد المستشار.

الملاحظة ستبلغ لسيد رئيس المجلس شكراً.

إذن، الكلمة الآن للحكومة لتقديم مشروع القانون رقم 5 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي المحال على مجلسنا من طرف مجلس النواب. الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بعد العرض الأول الذي تشرفت بتقديمه أمام مجلسكم الموقر، في جلسة سابقة، وذكرت من خلاله بالإطار العام الذي ننكب فيه جميعاً حكومة وبرلماناً على بلورة مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين وترجمتها إلى نصوص قانونية وتنظيمية، يسعدني بعد أن صادقتم على القانون المتعلق بإلزامية التعليم أن أعرض اليوم على أنظاركم مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي للتعليم الأولي.

السيد الرئيس،

السادة الأفاضل،

لهذا المشروع أهمية بالغة نظراً لدور التعليم الأولي في إعداد تلميذ المستقبل ودعم التمدرس والرفع من مردودية نظامنا التربوي، ويتميز بطموح كبير ويجسد قفزة نوعية هامة إذ... حيث أولاً يشير إلى تحسين ظروف... يؤكد على تحسين ظروف ولوج الأطفال المغاربة التعليم المدرسي الإلزامي وثانياً على تيسير نموهم البدني والعقلي والوجداني، وثالثاً على تحقيق استقلاليتهم وتنشئتهم الاجتماعية.

وسنصل إلى تجسيد مضامين المشروع من خلال تعلم المسجلين بالتعليم الأولي من الأطفال المغاربة المسلمين ما تيسر من القرآن الكريم ومبادئ العقيدة الإسلامية وجعلهم يتشبعون تدريجياً بقيمها ويفتخرون بحضاراتهم وثقافتهم باختلاف منابعها دون إغفال قيم المواطنة والقيم الإنسانية الأساسية، كما سيسمح ما يتضمنه هذا المشروع بتنمية مهارات الأطفال الحسية والحركية وتمرنهم على الأنشطة العملية والفنية وتحضيرهم لتعلم القراءة والكتابة باللغة العربية انطلاقاً من لهجتهم مع الاستئناس بالأمازيغية بالنسبة للناطقين بالدارج أو الإنطلاق من أمازيغية لتعلم لغة القرآن بالنسبة للناطقين بإحدى لهجات اللغة الأمازيغية، وفي إطار هذا المشروع تلتزم الدولة باتخاذ جميع التدابير القمينة بتعميم التسجيل بالسنة الأولى من التعليم الأولي على الأطفال المتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات في أفق سنة 2004.

لذا، تركز دعمها المالية على المناطق القروية وشبه الحضرية وبصفة عامة على المناطق السكانية والفئات الأكثر احتاجياً مما يستلزم وضع مخطط مضبوط في أقرب الآجال، وسعياً إلى الوصول إلى هذا الغرض يكرس المشروع الذي بين أيديكم التعاون بين الدولة والخواص والجماعات المحلية والمنظمات الغير الحكومية والجمعيات وذلكم بتوفير مساعدات مادية وتربوية ملائمة تقدمها الدولة لمؤسسة التعليم الأولي حتى يتسنى لهذه الأخيرة الإطلاع بمهامها في أحسن الظروف، كما يضع الآليات الضرورية للمراقبة الإدارية والتربوية لضمان السير العادي لهذه المؤسسات وفق برامج وشروط للتأطير التي تعتمدها الدولة.

ويتضمن هذا المشروع 6 أبواب يتم من خلالها التعرف بهذا النوع من التعليم وتحديد أهدافه وضبط شروط فتح وتوسيع وإغلاق المؤسسات التي تتكفل به، والتنصيص على الجهات المؤهلة لإحداث هذا النوع من المؤسسات التعليمية والشروط التربوية والصحية والوقائية الواجب توفرها والامتيازات والمساعدات التحفيزية العينية والمادية التي يمكن أن تخولها الدولة لها.

- تحديد الالتزامات المتعلقة بنوعية الكتب والوسائل التربوية التي يجب استعمالها والتنصيص على ضرورة تأمين الأطفال وعلى مشاركة هذه المؤسسات في حملات المراقبة الصحية وعلى احترامها للالتزامات المنصوص عليها في قانون الشغل إزاء مستخدميها وضبط شروط الواجب احترامها في مجال الإعلانات الصادرة عنها.
- تحديد الشروط الواجب توفيرها في الأطر الإدارية والتربوية بهذه المؤسسات والتنصيص على استفادة هذه الأطر من دورات التكوين الأساسي والمستمر التي تنظمها الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.
- التنصيص على الجهة المؤهلة لممارسة مهام المراقبة التربوية الإدارية لمؤسسات التعليم الأولي.
- إقرار مجموعة من العقوبات في حق المخالفين لمقتضيات هذا القانون.

وأخيراً الأحكام المختلفة من جهة والتي تتعلق بالمؤسسات التي تمارس نشاطها في إطار الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والدول أو المنظمات الأجنبية وبالكتاتيب القرآنية التي ستستفيد من الامتيازات التي يخولها هذا القانون دون الخضوع إلى أحكامه الأخرى. ومن

جهة أخرى الأحكام الانتقالية التي تطبق على مؤسسات التعليم الأولي المرخص لها قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق.

وكذا على الأطر الإدارية والتربوية العاملة حالياً بها وغير المستوفين لمؤهلات المنصوص عليها.

لهذا الغرض وحتى تتمكن هذه المؤسسات وكذا العاملين بها من مواكبة هذه التوجهات الجديدة ومن تسوية وضعيتهم يمنح لهم هذا النص أجل 4 سنوات ابتداءاً من تاريخ نشر النصوص التطبيقية.

تلكم - السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

هي أهم مميزات المشروع المعروض على أنظار مجلسكم الموقر ولا أخفي عليكم - السيد الرئيس، السادة الأفاضل،

أنه حصلت في النصوص المعروضة على سديد رأيكم أخطاء مادية لاتمس جوهر النص، وحصل ذلك خلال عملية الاستنساخ نرجو منكم تصحيحها، ولقد فضلنا أن نطرح على أنظاركم في شكل تعديلات من باب النزاهة الفكرية واحتراماً للمقام وللحاضرين ونستسمح على أن عملية التصويب هذه ستهم النصوص 3 المعروضة اليوم عليكم.

وقبل الختام - السيد الرئيس - أود أن أتقدم بعبارات الشكر لكل الفرق البرلمانية دون تمييز التي ساهمت بجد في مناقشة المشروع قبل المصادقة عليه، شكراً على حسن انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة التعليم، لتقديم تقرير اللجنة حول دراستها لهذا النص.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري مقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم إلى المجلس الموقر بتقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول مشروع قانون رقم **00-05** بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي.

وفي البداية أتوجه بالشكر للسيد وزير التربية الوطنية والسيد رئيس اللجنة وأعضاء مكتبها والسادة المستشارون الذين واكبوا أشغالها، ويهدف المشروع إلى إعادة تنظيم التعليم الأولي وإدماجه في المنظومة التربوية وإرساء الخطوات الأولية لتعميمه في الوسطين الحضري والقروي. وقد أكدت تدخلات السادة المستشارين على ضرورة تعزيز المواد المتعلقة بالعقيدة الإسلامية والهوية المغربية والاهتمام بمستوى المكونين في هذا السلك الأساسي، وتعميم التعليم الأولي ليشمل العالم القروي والأحياء الشعبية. وألح كثير من السادة المستشارين على ضرورة الاهتمام بالكتاتيب القرآنية والإبقاء على طابعها المتميز، وتمت الدعوة إلى معالجة التعددية التي تميز التدخل في مراقبة الكتاتيب القرآنية والإبقاء على طابعها المتميز، وجرى التأكيد على الدور المركزي للدولة في قطاع التربية والتعليم والذي يجب أن لايتأثر بتطوير التعليم الخصوصي وتوسيع انتشاره.

السيد الرئيس المحترم،

لقد قدمت التعديلات حول المشروع من طرف الفريق الكنفدرالي أعلنت الحكومة على عدم قبولها وسجلت فرق المعارضة عدم مشاركتها في التصويت، وفيما يلي نتائج التصويت.

مقترح التعديلات :

الموافقون : 1.

المعارضون : 4.

الممتنعون : لاأحد.

مواد المشروع والمشروع برمته :

الموافون : 4.

المعارضون : 1.

والممتنعون : لاأحد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المقرر.

أفتح باب المناقشة، هناك المستشار المحترم السيد حميد البرقوقي عن فريق الكونفدرالي وهو الذي مسجل في لائحة المتدخلين.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل في هذه الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 5 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

باستقرائنا للتجربة التعليمية التي امتدت زهاء 40 سنة ومن خلال تقويمنا لهيكلة المدرسة المغربية، نجد بأنها قد افتقدت للبنة أساسية ألا وهي المدرسة الأولية، وهذا ما جعل نظامنا التعليمي عاجزاً منذ الانطلاقة على تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف الأطفال المغاربة وتأسيساً على هذا التقييم جاء الميثاق الوطني بالدعامة الرابعة التي تستهدف هيكلة المدرسة المغربية جذرياً، وذلك بإدماج التعليم الأولي، حيث يقول الميثاق، تتضمن الهيكلة التربوية الجديدة كلا من التعليم الأولي والإبتدائي والإعدادي والثانوي والعالي، ويضيف الميثاق دمج التعليم الأولى والابتدائي لتشكيل صيرورة تربوية منسجمة تسمى الابتدائي مدتها 8 سنوات، وهكذا يتضح جلياً من خلال هذين النصين أن التعليم الأولي أصبح جزءاً لايتجزأ من المدرسة المغربية الابتدائية، وهذا معناه أننا سنكون أمام تعليم أولي عمومي وهو الأساس، وتعليم أولي خصوصي مساند ومدعم، تأسيساً على هذه الخلاصة كنا ننتظر أن تأتينا الحكومة بقانون إطار خاص بالهيكلة الجديدة لمختلف أطوار تعليمنام المغربي كما نص عليها الميثاق، لكن وبأسف شديد أتتنا الحكومة بقانون سمته النظام الأساسي للتعليم الأولي، في حين الأصح أنه قانون أساسي للتعليم الأولي الخاص، ومادام الأمر كذلك كان الحكومة أن تعفينا من هذا النقاش ومن هذا القانون مادام القانون المتعلق بالتعليم الخصوصي قد تعرض للتعليم الأولي، لذلك نتساءل ما الهدف من هذا التكرار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

وفي هذا الصدد وبعد نقاش طويل مع الحكومة وبعدما قبلت مجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها في هذا الصدد لتحقيق الأهداف التي سبقت الإشارة إليه، فإننا سنصوت على هذا القانون بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

هناك نقطة نظام للأستاذ السيد المستشار عبد السلام بروال.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال** :

شكراً السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

أتدخل في إطار نقطة نظام انطلاقاً من العرض الذي تقدم به السيد وزير التربية الوطنية المحترم عند تقديمه للمشروع الأولي المتعلق بالنظام الأساسي للتعليم الأولي والذي فاجأنا من خلاله بأن الحكومة تقدم تعديلا على هذا المشروع في الجلسة العمومية.

فالسيد الرئيس إذا كان من حق الحكومة أن تتقدم بهذا التعديل طبقاً لما هو وارد في النظام الداخلي للمجلس، وهذا لا نناقشه، ـ فالسيد الرئيس ـ نخبركم أننا على مستوى فرق المعارضة لاعلم لنا بهذا التعديل ولم يوزع، وبالتالي يصعب علينا كثيراً الأخذ بعين الإعتبار هذا الاقتراح الوارد من طرف الحكومة من جديد.

كذلك ـ السيد الرئيس ـ طلبت نقطة نظام انطلاقاً من التقرير الذي تلاه السيد المقرر المحترم والذي أشار في نهاية فقرته بأن فرق المعارضة قررت عدم مشاركتها في عملية التصويت خلال التصويت في اللجنة على هذا المشروع، فقط السيد الرئيس لكي لايكون هناك لبس ففرق المعارضة شاركت وساهمت سياسياً في إعداد ميثاق التربية والتكوين من حيث المبدأ، من حيث الإطار العام فنحن مع المشروع لايمكن لنا أن نقول بأننا لنا موقف مضاد، لكن الآليات التي أتت بها الحكومة لتنفيذ القرارات الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتعليم والذي وافق عليه الجميع وبمباركة ملكية سامية، هاته الآليات لم نتمكن مع الأسف الشديد من دراستها والتمعن فيها، معناه نحن لانقول بأننا مع المشاريع الثلاث أو ضدها، الوقت الزمني، الضغط الزمني، إكراهات زمنية، حتمت علينا عدم الثقة بأي موقف.

أطرح السؤال على السادة المستشارين المحترمين، كيف تتصورون 3 مشاريع قوانين أحيلت علينا شرع في دراستها البارحة ـ نقطة نظام هذه أ السي... نقطة نظام ـ قلت ـ السيد الرئيس ـ هنا إكراهات، كيف تتصورون 3 مشاريع قوانين شرع في دراستها نهار الإثنين في 3 مساءاً، استمرت المناقشة في اللجنة 10 ساعات، أي حتى 10، أرهقنا، غادرنا القاعة لم ننسحب، غادرنا لعيائنا، قررت وقررت الأغلبية لوحدها وهذا نواخذه على زملائنا في الأغلبية، فنحن عندما كنا سابقاً في الأغلبية، عندما كنا نلاحظ عدم تواجد المعارضة، كنا نرفع الجلسة، أو كنمشيو ندورو على شي واحد ونجيبوه معنا في الجلسة، وهنا الزملاء شاهدون فكان على الزملاء في الأغلبية عند عدم تواجد السادة المستشارين الذين يمثلون المعارضة، كان عليهم أن يأخذوا بعين الإعتبار، ولكن كيفما كان الحال، الزملاء في الأغلبية قرروا لوحدهم تحديد تاريخ تقديم التعديلات في اليوم الغد ـ البارحة في 11، بطبيعة الحال لم يكن لنا علماً بذلك، وجئنا البارحة في 11 مع الأسف الشديد لم نتمكن. لذلك، لكي لايقال لنا أننا نعارض، أننا نمطط، أننا نجرجر أعمال البرلمان أو أعمال هاته الدورة الاستثنائية، قررنا عدم المشاركة في المناقشة العامة اليوم، وقررنا كذلك عدم التصويت، هذا القرار اتخذناه في إطار اتجاهين.

أولاً : الاتجاه الأول هو الذي قلته، نحن لم نشارك في المناقشة، وبالتالي لايمكن لنا أن نزكي شيئاً لم ندرسه.

ثانياً : وهذا هو مرتبط مع التدخل اللي درتو يوم الإثنين فيما يخص القانون التنظيمي للمالية لتسهيل مأمورية الحكومة ولتمرير هاته النصوص الثلاث ولإتمام هاته الدورة الاستثنائية في آجالها ولو مع الأسف الشديد هناك بعض الجهات متواجدة داخل هذه القاعة التي تظن بأن الدورة الاستثنائية في حد ذاتها يمكن لها أن تمدد خارج افتتاح الدورة العادية، وبالتالي يمكن للبرلمان أن يوازي الدورة الاستثنائية والدورة العادية، فمع الأسف الشديد لم أعرف أنا ماهو هذا الموقف هذا.

لذلك ـ السيد الرئيس ـ استجابة لرغبة الجميع في إتمام هذه الدورة في وقتها ولكي لا نعرقل أعمال أو المشاريع التي أتت بها الحكومة، وكذلك لكي لايقال لنا غداً بأن هاته القوانين تم حولها الإجماع، قررنا عدم المشاركة في مناقشة هذه المشاريع الثلاث وعدم المشاركة كذلك في التصويت على هاته المشاريع الثلاث. وشكراً، ولكن ـ السيد الرئيس ـ لازلنا نطلب أن يوزع أو يوزع التعديل المتعلق التي أتت به الحكومة فيما يخص القانون رقم 5 بشأن النظام الأساسي للتعليم الأولي. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

في إطار نقطة نظام أثرتم مشاريع التعديلات التي تقدمت بها الحكومة، الرئاسة تتوفر على نسخ هذه التعديلات، إذا لم تكن قد وزعت فستعطى تواً للسادة المستشارين وللسادة رؤساء الفرق.

شكراً للسيد المستشار.

فيما يتعلق بتفسيركم لموقف عدم المشاركة في المناقشة، فكما وضحتم بأنه لايهم المبدأ متاع الميثاق وأنكم شاركتم في كل المراحل في إطار التوافق في هذا الإطار متاع الميثاق، ونحن نأسف - بطبيعة الحال - على الملاحظات التي أشرتم إليها والتي تتعلق في نظركم بالآليات وعلى كل حال لكم الحق، فقد فسرتم موقفكم في عدم المشاركة في المناقشة. الآن ننتقل طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي إلى التصويت على مشروع القانون المحال علينا من طرف مجلس النواب مادة، مادة.

إذن المادة الأولى ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي وفي هذا الصدد أعطي الكلمة لأحد المستشارين لتقديم هذا التعديل المتعلق بالمادة الأولى، السيد المستشار، السي حميد البرقوقي، لكم الكلمة.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالنسبة للفريق الكونفدرالي فيما يتعلق بهذا التعديل في المادة الأول نسحبه من القائمة. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً، إذن التعديل تم سحبه،

إذن ننتقل إلى التصويت على المادة الأولى كما وردت :

الموافقون : الإجماع.

المعارضون :

الممتنعون :

عدم المشاركة في المناقشة، إذا سمحتم.

الآن تصويت الإخوان هل هو امتناع أو عدم المشاركة امتناع، طيب أسيدي.

الممتنعون : 10.

الموافقون : 48.

المعارضون : لاأحد.

إذن ننتقل إلى المادة الثانية وهذه المادة ورد بها تعديل من طرف الحكومة أشار إليه السيد وزير التربية الوطنية ويتعلق بتدارك إسقاطات مادية. لكم الكلمة السيد الوزير.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

شكراً السيد الرئيس.

فعلاً فيما يخص هذه المادة هناك فقط تصويب، فالنص الذي بين أيديكم يقول إن الأشخاص الذاتيين والمعنويين من القطاع العام أو الخاص ولاسيما... إلى الأخير، فالتغيير هو أن نغير كلمتي العام والخاص بالعمومي والخصوصي، تصويب لغوي.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن نعرض هذا التعديل على التصويت.

المؤيدون : نفس العدد 48.

المعارضون : لا أحد.

الممتنعون : 10.

إذن الآن نعرض المادة الثانية كما عدلت.... آه، هناك تعديل ورد من طرف الفريق الكونفدرالي في شأن هذه المادة.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

التعديل الذي تقدم به فريقنا، فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه المادة هو كما يلي :

تقوم السلطات الحكومية بإحداث مؤسسات التعليم الأولى طبقاً لأحكام هذا القانون بشراكة مع كل الأشخاص الذاتيين أو المعنويين من القطاع العام أو القطاع الخاص ولاسيما الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الجمعيات التي لاتهدف إلى الربح والمحدثة بكيفية قانونية. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

السيد الوزير رأي الحكومة في هذا التعديل.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن الحكومة إذ تقبل مضمون التعديل، تقترح الصياغة الآتية، تقوم السلطة الحكومية بإحداث مؤسسات للتعليم الأولي، ويمكن أن يقوم بإحداثها طبقاً لأحكام هذا القانون كل الأشخاص الذاتيين أو المعنويين من القطاعين أو القطاع العمومي أو الخصوصي ولاسيما الجماعات المحلية.... إلخ.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذا سمحتم، التعديل وقع تسجيله في مداولة المجلس ونلتمس من السيد الوزير أن يعطي لنا هذا التعديل في الصياغة مكتوباً لكي ينضم إلى وثائق الملف، إذن، بعد قبول الحكومة لهذا التعديل المعدل في الصياغة نطرح هذا التعديل بـ....

تفضل السيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

عندنا السيد الرئيس، غير إشكال مطروح حالياً، توصلنا بتعديل في الجلسة العمومية من طرف الفريق الكونفدرالي وقدمه أحد الزملاء وهو عندنا موجود مكتوب، من جهة أخرى الحكومة تقدمت بتعديل على التعديل، فالموضوع الذي يجب أن يطرح على المجلس هل هو تعديل فريق الكونفدرالي؟ أو هو التعديل الحكومي.

دردشة ونقاش غير مفهوم.

أذكر النظام الداخلي واضح للفرق البرلمانية أن تتقدم داخل الآجال المنصوص عليها ونتائجها وتلت الآجال بتعديلات في الجلسة العمومية، هذا ما تم من طرف الفريق الكونفدرالي المحترم، والتعديل الذي قُدم طلب إلى الحكومة في تعديل فريق الكونفدرالي، الحكومة لم تقل كلمتها فيما يخص التعديل الذي تقدمت به، أتت ببديل، أطرح السؤال، نحن في المعارضة لم نفهم كثيراً ـ أثقال ـ فهمونا هل الأمر يتعلق بالتصويت عن التعديل، تعديل فريق الكونفدرالي؟ هل الفريق الكونفدرالي سحب تعديله؟ هل الحكومة تقدمت بتعديل جديد؟ وإذا تقدمت بتعديل جديد مقتضيات النظام الداخلي واضح، ها كيفاش يتقدم وهافوقاش وهاكيفاش.

الله يخليكم نكونو شيئاً ما متمكنين من المسائل، نحن لاننطق على الهوى، نحن عندما نقول شيئاً نقولها معقولة ومنطقية لانعارض، حتى الصيغة التي جاءت بها الحكومة ونحن سهلنا المأمورية قلنا لانشارك في عملية التصويت، وتشاورنا فيما بيننا وقلنا آودي لا، ندير، نزيد خطوة، نمتنع، أخذنا على هاته الخطوة الإيجابية، واليوم كيجيو ويقولوا لنا آودي لا، الله يخليكم ضبط لنا غير المسائل، غير نعرف التعديل الآن الذي ستصوتوا عليه أنتم، نحن سنمتنع، آش من تعديل واش الزملاء ديال فريق الكونفدرالي أستجيب لرأيهم؟ أم الزملاء خصهوم يجيو إلى المنصة ويسحبوا التعديل، وتتقدم الحكومة بتعديل جديد وصوتوا عليه، ولكن أن يقال لنا واه غير هذه ما هذه لا، شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

أعتقد أن النظام الداخلي واضح أن السادة رؤساء الفرق لهم أن يطرحوا التعديلات أمام المجلس في جلسته العامة، وهذا التعديل قبلته الحكومة بصياغة معدلة، وقد أصحاب المقترح قبلوا هذه الصياغة، فلهذا نحن نصوت على التعديل المقدم من طرف الفريق الكونفدرالي كما تم تعديله من طرف الحكومة في الصياغة. ولهذا إذا سمحتم النظام الداخلي واضح، والممارسات البرلمانية ـ السيد المستشار ـ راه معروفة ومسجلة، والأعراف والتقاليد والقوانين المالية وغيرها راه يمكن لي أن أذكركم بالتعديلات التي كنتم تقومون بها على تعديلات النواب وأنتم في الحكومة. هذه أشياء واردة ومثارة في العرف وفي القانون الداخلي للمجلس. الآن نطرح التعديل المقدم من طرف الفريق الكونفدرالي في الصياغة التي وافقت عليها الحكومة.

الموافقون : نفس العدد 48.

المعارضون : لاأحد.

الممتنعون : لاأحد.

إذن، صادق الملجس على هذا التعديل بالإجماع.

وعدم المشاركة.

طيب، ننتقل إلى المادة الثانية كما تم تعديلها من طرف الحكومة ومن طرف التعديل المقدم من طرف الفريق الكونفدرالي والمعدل في الصياغة من طرف الحكومة.

الموافقون على المادة الثانية كما تم تعديلها مرتين :

نفس العدد 48 وبالإجماع.

إذن، الآن ننتقل إلى المادة الثالثة لم يرد بشأنها تعديل أعرضها على التصويت كما وردت في النص :

الموافقون : نفس العدد 48.

المعارضون : لا أحد.

الممتنعون : 10.

ننتقل الآن إلى المادة الرابعة تعديل للحكومة ورد تعديل للحكومة في هذه المادة. الكلمة للحكومة لتقديم هذا التعديل.

* **السيد مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في الواقع هذا التعديل كذلك يدخل في إطار تصويب هناك كلمة نفس التي لامحل لها من الإعراب في هذا النص وفي هذه المادة. لذلك ارتأينا حذف هذه الكلمة في الجملة الآتية : تتخذ الأكاديمية تلقائياً التدابير اللازمة لذلك في حالة إغفال أو تهرب صاحب المؤسسة من الإشعار فكلمة نفس التي لاتدعو إلى أي شيء ليس لها محل من الإعراب في الأكاديمية ألا وهو اضطرار.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن التعديل اللقوي فقط لتحسين الأسلوب، لاسيما وأننا في مادة التربية الوطنية.

الموافقون على هذا التعديل : نفس العدد 48.

المعارضون :

الممتنعون : 10.

الآن ننتقل إلى التصويت على المادة 4 كما تم تعديلها من طرف الحكومة.

الموافقون : نفس العدد 48.

الممتنعون : 10.

المعارضون : لاأحد.

نتفق على نفس العدد بمعنى كل الفئات متاع المصوتون.

المادة 5 لم يرد بشأنها تعديل أعرضها على التصويت كما وردت في النص :

الموافقون : نفس العدد 48.

المعارضون : لاأحد.

الممتنعون : 10.

المادة 6 ورد بها تعديل من طرف الحكومة للحكومة الكلمة في تقديم التعديل المتعلق بالمادة 6.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

فيما يخص المادة 6 ـ السيد الرئيس ـ فقط كان... من السهو ولم تدرج كلمة ..... الآتية لفائدة مؤسسات التعليم الأولي في نهاية الفقرة التي تبتدئ بيحدد القانون نظاماً جبائياً ملائماً محفزاً، هنا نضيف لفائدة مؤسسات التعليم الأولي.

* **السيد رئيس الجلسة :**

يعني إتمام الجملة.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

تماماً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

على كل حال تعديل لغوي كذلك.

الموافقون : نفس العدد 48.

المعارضون : لاأحد.

الممتنعون : 10.

بالنسبة للمادة 6 كما تم تعديلها من طرف الحكومة :

الموافقون : نفس العدد.

إذن المادة 7 لم يرد بشأنها تعديل :

أعرضها على التصويت كما وردت في النص :

الموافقون : نفس العدد 48.

المعارضون : لا أحد.

الممتنعون : 10.

المادة 8 لم يرد بشأنها تعديل.

أعرضها على التصويت كما وردت في النص.

إذن : الموافقون : نفس العدد.

المعارضون : لاأحد.

الممتنعون : 10.

المادة 9 ورد بها تعديل للحكومة عندما تقدم هذا التعديل للمجلس.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فقط إن التصويت ليس تصويباً نحوياً ولالفظياً، بل هو فقط تصحيح مفاهيم، فنقول، كما يجب عليه الإضطلاع وغياب الأطفال وليس التلاميذ، فالأطفال الذين هم في غياب الأطفال ليسوا التلاميذ. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هذا التعديل يرمي إلى تدقيق المفهوم الوارد في المادة 9. إذن.

الموافقون على التعديل : نفس العدد.

المادة 9، كما تم تعديلها :

الموافقون : نفس العدد.

المادة 10 ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي وفي هذا الصدد أعطي الكلمة لأحد أعضاء هذا الفريق قصد تقديمه.

إذن سحب هذا التعديل. لكم الكلمة السيد رئيس الفريق المحترم. آه السي حميد البرقوقي... السيد المستشار لكم الكلمة.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي :**

التعديل في هذا ـ السيد الرئيس ـ

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

التعديل في هذا... اللي وارد عندنا، يخضع مؤسسات التعليم الأولي الخاص للالتزامات، نعم، نعترف بأن تكون ثابتة، شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

يعني هو هذا التعديل. يخضع مؤسسات التعليم الأولي الخاص للالتزامات، نعم، بدل إخضاع أصحاب المؤسسات التعليم الأولي للالتزامات، متشبثين بهذا التعديل السيد المستشار.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي :**

نعم، نعم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد الوزير لإيضاح موقف الحكومة من هذا التعديل.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

نتفق السيد الرئيس مع تصحيح بسيط فيما يخص كلمة خاص وتعويضها بكلمة خصوصي.

* **السيد رئيس الجلسة :**

تعديل الحكومة تقبلوه السادة أعضاء الفريق الكونفدرالي مقبول من طرفكم، طيب، وخى من الناحية القانونية عندما لاتكون هذه المؤسسات، مؤسسات غير أشخاص فيبقى الالتزام ينصب على أصحاب المؤسسات، من الناحية القانونية التعديل يكون عنده معناه عندما تكون المؤسسة شخصية معنوية، ولكن عندما تكون شخصية طبيعية، فيجب أن يبقى أصحاب المؤسسات متحملين لهذه المسؤولية، على كل حال الحكومة تقبل هذا التعديل.

الموافقون : على التعديل كما عدلته الحكومة :

نفس العدد.

أعرض المادة 10 كما وقع تعديلها :

نفس العدد.

المادة 11، تعديل تقدمت به الحكومة يتعلق بالمادة 11.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

هنا كذلك كلمة أضيفت تبعاً ..... حيث أننا نتكلم عن هذه الإعلانات دون أن يشار إلى تلك الإعلانات فجيب بالتالي أن نبدل كلمة هذه، لايجوز من الإعلانات معلومات من شأنها أن تغالط أولياء الأطفال.

* **السيد رئيس الجلسة :**

يعني تغيير لفظي لتأكيد مقتضيات قانونية.

نعم، التعديل كما قدمته الحكومة.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 11 ما عدلها المجلس :

الموافقون : نفس العدد.

المادة 12 لم يرد بشأنها تعديل.

أعرضها على التصويت كما وردت في النص.

نفس العدد، متفقين.

المادة 13 لم يرد بشأنها تعديل.

المادة 14 لم يرد بشأنها تعديل.

الموافقون على المادة 13 و14.

نفس العدد.

المادة 15 ورد بشأنها من الفريق الكونفدرالي وفي هذا الصدد أعطي الكلمة لأحد أعضاء هذا الفريق قصد تقديمه لهذا التعديل.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالنسبة لفريقنا فهو متشبث بالتعديل الذي تقدم به في هذه المادة وهو كما يلي :

يستفيذ العاملون بمؤسسات التعليم الأولي الخاص مجاناً.

وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد الوزير لإبداء الرأي من هذا التعديل.

* **السيد وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

تعديل مقبول مع تصحيح كلمة الخاص أو كلمة خاصة بالخصوصي حصل الإتفاق في شأنه منذ قليل. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن تعديل لغوي قابلينو الفريق الكونفدرالي أطرح التعديل على المجلس :

المادة 15 كما وقع تعديلها من طرف المجلس

الموافقون : نفس العدد.

إذا سمحتم بقيت المواد من 16-17-18-19-20-21-22-23- لم يرد بشأنهم أي تعديل :

الموافقون : نفس العدد.

الآن أعرض مشروع القانون برمته على التصويت :

الموافقون : نفس العدد.

السيد المستشار المحترم، السيد الأمين، ما كاين مشكل، من حقنا أن نحدد...

(دردشة في القاعة).

* **السيد الأمين :**

39 آسيدي.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الموافقون : 39.

الممتنعون : 9.

المعارضون : لاأحد.

شكراً السيد الأمين.

الآن نكون قد صادق المجلس على مشروع القانون رقم 5 المحال عليه من طرف مجلس النواب.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي عبد السلام بروال.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

نسجل في المعارضة، أن جلسة اليوم هي جلسة تاريخية، لم يسبق لمجلس المستشارين أن عاشها، لماذا تاريخية؟ نحن في دورة استثنائية، لم يبق عملياً على إنهائها إلا نهار ونصف عملياً.....، الخميس في المساء يجب أن تنتهي بأي طريقة، إلى يوم ونصف، تاريخية لكون الكل على مستوى اللجنة بدل مجهوداً جباراً لافيما يخص المعارضة ولا الأغلبية وكذلك الحكومة لكي تقدم هاته المشاريع في الآجال المنصوص عليها، سجلنا كذلك موقف الحكومة الذي كان موقف حكومي مسؤول وعدم قبولها أي مقترح تعديل لارفضها محتوى هذه التعديلات، ولكن للضغط الزمني، بالتالي فالحكومة رفضت كل التعديلات التي قدمت، الحكومة في اللجنة وكان وقتها كافياً لتصحيح ما يمكن تصحيحه ولكن في اللجنة امتنعت على ذلك ولم تقدم أي تعديل، خصوصاً التعديلات الشكلية.

اليوم ـ السيد الرئيس ـ أقول جلسة تاريخية، اليوم الحكومة تتراجع ومن حقها، ولكن معنوياً نسجل عليها ذلك، تتراجع عن مواقفها البارح تقول لا، اليوم تقول أيبه، سجلتم علينا الموقف امتنعنا ومن بعد ولينا هذه، فنسجل كذلك على الحكومة في اللجنة رفضت ورفضت رفضاً باتاً كل التعديلات التي تقدم بها الزملاء في الكونفدرالية، اليوم تقبلها، معناه ما بين البارح في 5 مساءاً واليوم في 10 صباحاً، أطرح السؤال ماذا وقع؟ أكيد بأنه كاين شي حاجة.

أسجل كون الجلسة التاريخية لكون المشروع الذي صادقنا عليه من جديد سيحال على مجلس النواب وسنخلق متاعب لزملائنا في مجلس النواب غداً خصهم يدرسوه في اللجنة أو هذه العشية وفي الجلسة العمومية إلى غير ذلك. فلكل هذه الاعتبارات، نسجل ـ السيد الرئيس ـ التباين والتضارب في المواقف الحكومية. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

في إطار تفسير التصويت الكلمة للمستشار المحترم السيد رحال الزكراوي.

* **المستشار السيد رحال الزكراوي :**

شكراً السيد الرئيس،

تفسير التصويت بالطبع ماغادي شاي نعطي تفسيرات طويلة، لأنه تصويتنا لصالح هذا المشروع هو منسجم مع مواقفنا ولكن بما أننا ـ المستشار المحترم ـ يسبقني في تسجيل المواقف أظن من الضروري باش نسجل المواقف، والسؤال الذي أطرحه ـ السيد المستشار المحترم ـ كيف أن الحكومة غيرت موقفها مابين البارحة واليوم؟ أنا أطرح نفس السؤال على المعارضة كيف غيرت موقفها ما بين الإثنين في العشية والثلاثاء في الصباح، لأنه وهذا نسجله كذلك بأنه في خلال مناقشتنا لكل هذه المشاريع القوانين التي طرحت الآن كنا غاديين في توافق مابين المعارضة ومابين الأغلبية وحتى اليوم الاثنين المعارضة شاركت في المناقشة ولم يكن هناك أي وبالطبع يوم الثلاثاء عند تقديم التعديلات فالمعارضة غيرت موقفها، الأسباب الذي اعطينا للسيد المستشار المحترم قبل الأسباب ديال هذا الشيء، راه احنا في فرق الأغلبية بالطبع نتساءل، لأنه ما كنظن شاي، لأن الإكراهات التي كانت عندنا كانت إكراهات من الأول منذ 3 مارس ابتدأت الجلسة الاستثنائية والإكراهات موجودة، كان هذا ديال الضغط الزمني وإلى غير ذلك كنا سجلناها، ولكن

نحن نظن بأنه كاين أسباب أخرى، كنظن في إطار الشفافية كان يمكن للمعارضة تفصح بها، الآن تقول أشنوهو اللي كان أشنو هو اللي دفعها باش تغيير هذاك الموقف ديالها، لأنه هذيك الشيء... الأشياء اللي تقدمت لنا أظن ماشي هي الأشياء التي دفعت بهذا التغيير، فبغينا باسم فرق الأغلبية نسجلو هذا الموقف ديالنا فيما يخص هذا التغيير في موقف المعارضة من هذه الأشياء... من هذه المشاريع القوانين التي نحن في صدد دراستها. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد المستشار السيد أزريع في إطار تفسير التصويت.

* **المستشار السيد عبد القادر أزريع :**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

في إطار تفسير التصويت ديال الفريق الكونفدرالي لابد ونسجل أنه ومنذ الإنطلاق، وانطلاقاً من مشاركتنا كمركزية في اللجنة الوطنية للتربية والتكوين، من أجل إعداد الميثاق، أنه في الفريق كنا حريصين على أن نتقدم أكثر في ترجمة روح الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وكذلك من موقع تمثيليتنا لرجال التعليم، فأعتقد أنه لايخفى على أحد أنه مايفوق 90% ديال التمثيلية ديال رجال التعليم هي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من خلال النقابة الوطنية للتعليم. فلذلك كذلك كنا حريصين انطلاقاً من المقررات ديال مؤتمراتنا بخصوص المسألة التعليمية على أن ندقق في مختلف القوانين المعروضة علينا، وقناعتنا هي التي أملت علينا مجموعة من التعديلات ومجموعة من المواقف المتعلقة بمختلف القوانين التي عرضت على مجلس المستشارين، ومن هذا المنطلق قدمنا مجموعة من التعديلات بخصوص القوانين المعروضة اليوم منها القانون الذي كنا بصدد مناقشته والتصويت عليه، وبالفعل أنه عند طرحنا لهذه التعديلات سجلنا أن الحكومة ومنذ البداية تقدمت بتعديلات لغوية لكي يتطابق النص المعروض علينا كما صوت عليه في مجلس النواب. وكذلك كان نقاش وحوار صادق من أجل الإرتقاء بهذه النصوص وأساساً النص الذي صوتنا عليه إلى ما نطمح إليه، وفي هذه الصبيحة كان اللقاء مع السادة وزراء التعليم من أجل التداول في مختلف هذه التعديلات وكما سجلتم في القاعة تم سحب التعديل الأول وتبني الحكومة لمختلف التعديلات الأخرى، هذا موقف نسجله لصالح الشغيلة التعليمية، لصالح الكونفدرالية، بمعنى أن الإصرار قد يؤدي إلى التلاقي من أجل مصلحة الوطن، بالفعل أن جلسة اليوم بالنسبة لنا ككونفدرالية هي جلسة تاريخية لأن التعديلات التي تقدمنا بها خاصة بالنسبة للتعليم الأولي كانت في الجوهر وأكدت أن المدرسة المغربية بالفعل ستعرف هيكلة على مستوى التعليم العمومي وهذا الأساس بالنسبة لنا كشغيلة وكذلك التعليم الأولي الخاص وهو موجود ولم يكن بحاجة إلى هذا القانون.

إذن، نسجل تفهم الحكومة لموقفنا ولرأينا ولقناعتنا، ونؤكد أننا سنستمر في النضال من أجل مدرسة عمومية قوية، وهذا ما عكسه هذا القانون بعد تعديله من طرفنا.

وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن بعد تفسير التصويت إلى النص المشروع رقم 6 الذي علينا أن نصوت عليه بعد دراسته.

الكلمة للسيد الوزير المحترم قصد تقديم مشروع القانون رقم 6 كما أحيل على مجلس النواب... كما أحيل من طرف مجلس النواب.

* **السيد عبد الله ساعف الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، وكما تعلمون هذا المشروع يتأسس على تشخيص معين لوضعية التعليم بالمؤسسات المدرسية الخاصة في المرحلة الحالية والتي كان يؤطرها القانون رقم 86-15 الساري المفعول حالياً منذ صدور ظهير 15 أكتوبر 91، القاضي بتنفيذه.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن التعليم بالمؤسسات الخاصة ببلادنا عرف تطوراً هاماً كماً وكيفاً، تجسد في نمو عدد هذه المؤسسات وفي ارتفاع عدد التلاميذ المنخرطين فيه وعدد الأطر العاملة به وفي كثير من الأحيان في التحسين من جودة الخدمات التي يقدمها، ولمسايرة هذا التطور تم إصدار قانون 86-15 بمثابة النظام الأساسي للتعليم الخاص، وكان الهدف منه هو تنظيم التعليم بهذا النوع من المؤسسات وضبط معاييره وتشجيعه لتوسيع قاعدته والرفع من مستواه وتحفيز القطاع الخاص للإقبال على الاستثمار فيه. إلا أن تطبيق هذا القانون لم يمكن التعليم الخاص من القيام بالدور المنتظر منه في توسيع قاعدته والارتكاز على قدراته الذاتية والتحسين من جودة الخدمات التي يقدمها بالشكل المطلوب ومن جلب استثمارات القطاع الخاص له بشكل ملحوظ، بل أفرز تطبيق هذا القانون منذ 91 في إطار التطور الكمي والنوعي، الذي عرفه هذا القطاع عرف كذلك عدة مشاكل وصعوبات وعوائق حالت دون ارتقائه وتحقيق الغاية المنشودة منه، وبإيجاز يمكن عرض المشاكل التي يعرفها التعليم من مؤسسات المدرسية الخاصة في النقط التالية :

1. رغم ارتفاع الكمي للقطاع، عدد المؤسسات، عدد التلاميذ ـ عدد الأطر، فإنه إلى حد الآن لم يتجاوز نسبة تطور هذا القطاع 4% من المجموع الإجمالي للتلاميذ.
2. تمركز هذا النوع من التعليم ـ تمركز ـ في المدن والحواضر الكبيرة وغاب عن القرى والمناطق الشبه الحضرية وهي أماكن كما تعرفون في حاجة ماسة للتمدرس.
3. الاستثمار في القطاع ظل ضعيفاً بالنسبة لماكان مأمولاً رغم الإجراءات التشجيعية التي يتضمنها القانون المالي من حين لآخر.
4. أما بالنسبة للصعوبات المادية فرغم التحسن الملموس الذي عرفته عدد من.... الكثير من المؤسسات الخاصة بالتعليم، فإن البنايات التي تأوي هذه المؤسسات تظل في كثير من الأحيان غير ملائمة والطبيعة التربوية للخدمات التي تقدمها.
5. بالنسبة للجانب البشري لم تتمكن المؤسسات التعليمية الخاصة من التوفر على نسبة مهمة من الأطر القارة والخاصة بها حيث أنها ظلت تعتمد بشكل كبير جداً على الأطر التابعة للتعليم العمومي.
6. بالنسبة للجانب التربوي، يلاحظ في بعض الأحيان ضعف وثيرة المراقبة الإدارية وعدم احترام المؤسسات التعليمية الخاصة للبرامج والمقررات الرسمية ولجوء بعض هذه المؤسسات إلى البرامج والمقررات الأجنبية واستعمال اللغات الأجنبية دون استشارة الوزارات الوصية مما قد يشكل بعض الخطر على هويتنا العربية الإسلامية ومحاولة اختراق ثقافتنا الوطنية.

كل هذه المعطيات التي طبعت هذه المرحلة الممتدة من حين تطبيق القانون 86-15 إلى الآن جعلت التعليم بالمؤسسات المدرسية الخاصة لاتقوم دائماً بالدور المنشود بالنسبة لتوسيع قاعدة التمدرس وتحسين جودة التعليم والمساهمة في التشغيل وجلب استثمارات القطاع الخاص كما جعلت عدداً من مقتضيات هذا القانون متجاوزة وغير ذات فعالية للارتقاء بالتعليم بالمؤسسات الخاصة، وجعله يشارك الدولة بشكل فعال في تربية وتكوين أبناء الوطن سواءاً على مستوى التعليم الإبتدائي أو الإعدادي أو الثانوي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن حل المشاكل والتغلب على الصعوبات والعوائق التي يعاني منها التعليم بالمؤسسات الخاصة، يستدعي التعامل مع هذا القطاع على أساس العمل على تحقيق الأهداف الأساسية التي تستلزمها المرحلة الراهنة، وهذه الأهداف يمكن تحديدها في النقط التالية :

1 . السعي إلى تعميم التمدرس والتعليم.

2. انسجام التعليم بهذه المؤسسات الخاصة مع التعليم بالمؤسسات المدرسية العمومية.

3. الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة العربية الإسلامية.

4. الارتقاء بجودة التعليم بالمؤسسات الخاصة، وكذلك جعل القطاع الخاص شريكاً رئيسياً للدولة في توسيع وتحسين جودة نظامنا التعليمي. إذن هذه الأهداف التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين هي التي أخذت بعين الإعتبار لتهييء المشوع ـ مشروع المقترح عليكم ـ مشروع النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي الذي في رأينا يفتح فرصاً حقيقية للتطور أمام هذا القطاع، وستعزز هذه الفرص بإدراج تشجيعات إضافية للمشروع في مشروع قانون المالية الذي يجري حالياً إعداده، ويتضمن هذا المشروع إعادة تنظيم القطاع الخاص في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، علماً أن كلا من التعليم الأولي والتعليم العالي الخاص والتكوين المهني تنظمها قوانين خاصة. حتى يتسنى ضبط معاييره ومراقبة سيره وتقييم مردوديته.

إن أهم ما جاء به المشروع الذي بين أيديكم الارتقاء بالتعليم بالمؤسسات... للارتقاء ـ عفواً ـ بالتعليم بالمؤسسات الخاصة وتوفير الشروط الملائمة لذلك، يمكن التذكير به في النقط التالية :

1 . توسيع مجال التعليم الخصوصي بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، بحيث يصبح يشمل كذلك التكوين لتحضير ديبلوم التقني العالي، التعليم بالأقسام التحضيرية للمعاهد والمدارس العليا، الدعم التربوي، التعليم عن بعد.

2. تطبيق مبدأ اللامركزية واللاتركيز الإداري من خلال جعل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مشرفة على قطاع التعليم المدرسي الخصوصي، تتكلف بمنح رخص فتح وتوسيع المؤسسات الخاصة ومراقبة هذه المؤسسات وتقويم مردوديتها.

3. التنصيص على المراقبة المستمرة والتقييم المنتظم للتسيير الإداري والتربوي للمؤسسات الخاصة للتعليم.

4. منح امتيازات للمؤسسات المدرسية الخاصة لتحفيزها على الانتشار في المناطق السكانية الأكثر احتياجاً لتمدرس، ويمكن أن تكون إما في شكل محلات ملائمة لحاجات هذه المؤسسات أو في شكل وضع موظفين تربويين رهن إشارتها تتكلف الأكاديمية بتأدية أجورهم وتمنح هذه الامتيازات في إطار تعاقدي.

5. تمكين العاملين بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي من الاستفادة من دورات التكوين الأساسي والتكوين المستمر المبرمجة لفائدة القطاع العمومي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن ما يدعو إلى الإعتزاز، هي الروح الوطنية التي تمت مناقشة هذا المشروع على ضوئها من طرف الجميع عند كل مراحل تقديم هذا المشروع، سواءاً من طرف الأغلبية أو من طرف المعارضة، ولقد أكد السادة ممثلوا الأمة بمختلف انتماءاتهم أن المغاربة يعتبرون حقاً أن قضية التعليم هي القضية الوطنية الأولى بعد قضية استكمال الوحدة التربية. بهذه الروح فعلاً تمت مناقشة هذا المشروع الذي عرضته الحكومة وكان دافع الجميع أغلبية ومعارضة هو إغناء النص وإضفاء الحد الضروري من الدقة والمرونة على أحكامه، وإيجاد صيغة متوازنة تراعي المصالح المشروعة لمختلف أطرافه من تلاميذ وهيأة تربوية ومستثمرين، وكما يتضح من النص المعدل فقد كانت مساهمة ممثلي الأمة على درجة كبيرة من الأهمية، لم تتردد الحكومة في تبنيها بالصيغ الملائمة مثل القبول التام أو اعتماد صيغة توافقية يوافق عليها الجميع.

إن الأمل معقود على المشروع المعروض على أنظاركم اليوم، معقود بأن يمكن قطاع التعليم بالمؤسسات الخاصة من المساهمة بشكل فعال في النهوض بنظامنا التعليمي، ولن يتأتى ذلك إلا إذا توفرت له الشروط القانونية والمادية التي تجعله تدريجياً قادراً على الاعتماد على قدراته الذاتية ومنسجماً مع مستلزمات التعليم العمومي كما كان الشأن بالنسبة للمشروع الذي قدمه زميلي السيد وزير التربية الوطنية، فهناك كذلك بعض التصويبات الشكلية

نقترحها كتعديلات في هذه الجلسة. أشكركم على انتباهكم.

والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير المحترم.

الآن ننتقل إلى الاستماع إلى مقرر لجنة التعليم لتقديم تقرير اللجنة حول دراستها للنص لكم الكلمة السيد المستشار.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري مقرر لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية :**

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أعرض على أنظار المجلس الموقر تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول مشروع قانون رقم **006** بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، في البداية لابد من الإشارة إلى أن اللجنة قد استهلت دراستها لمشروع قانون المذكور أعلاه باستماعها لتقديم السيد وزير التربية الوطنية الذي نتقدم له بجزيل الشكر على توضيحاته النيرة وشروحاته المثمرة التي أغنت النقاش حول مختلف الجوانب المتعلقة بمضامين النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، الأمر الذي سهل مأمورية تفحص كل مواد المشروع، مشروع قانون في ظرف وجيز، تخللته إسهامات السادة المستشارين في المناقشة، حيث طرحوا عدة قضايا ترتبط بعلاقات التعليم الخصوصي بالتعليم العمومي المفروض فيهما معاً الحفاظ على هويتنا الإسلامية وتلقين مبادئها الأساسية مع الإشارة لتوفير العناية الصحية بالمدارس الخصوصية ونهج أسلوب الشراكة بين وزارة التعليم والصحة والقطاع الخاص وتقديم التشجيعات المطلوبة لتحسين ظروف التكوين والتربية، إثر ذلك قدم السيد الوزير أجوبة إضافية عن مختلف التساؤلات والإقتراحات التي أدلى بها السادة المستشارون حيث ذكر بأن القطاع الخصوصي يهتم بالمستويين الأولى والابتدائي مؤكداً على أن الدولة تقدم الدعم المطلوب للقطاع الخاص بغية تكوين مكونين وتأطيرهم، فضلاً عن تسهيلات أخرى من اختصاص النص التنظيمي.

السيد الوزير المحترم،

قد قدمت التعديلات حول المشروع من طرف الفريق الكونفدرالي أعلنت الحكومة عن عدم قبولها وسجلت فرق المعارضة عدم مشاركتها في التصويت. وفيما يلي :

الموافقون : 1.

المعارضون : 5.

بالنسبة للتعديلات :

مواد المشروع أو المشروع برمته :

الموافقون : 5.

المعارضون : 1.

الممتنعون : لأحد.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الآن أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة للمستشار السيد محمد الفلاحي عن فريق الكونفدرالي، لكم الكلمة السيد المستشار.

* **المستشار السيد محمد الفلاحي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في هذه الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 6 بمثابة

النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

1. بالتأكيد أن التعليم الخصوصي السائد اليوم في بلادنا يختلف جذرياً عن التعليم الخاص الوطني الذي أسسته الحركة الوطنية المغربية في مواجهة المدرسة الاستعمارية، فقد كان الهدف واضحاً ألا وهو الدفاع عن الهوية الوطنية في مختلف تجلياتها أما اليوم فإننا أمام تعليم خصوصي متعدد الطباع والأهداف تعليم خصوصي مغربي يهدف إلى الإنقاذ يلتحق به جل التلاميذ الذين لفظهم التعليم العام العمومي، وهو كما نعرف جميعاً تعليم يفتقد لكل الشروط التربوية والمعرفية وكل التجهيزات الضرورية للمدرسة.

2. التعليم الخصوصي أجنبي اتسعت رقعته في السنوات الأخيرة لينتشر في كل أرجاء الوطن، وهو تعليم يهدف إلى منافسة لافقط التعليم الخصوصي المغربي وإنما يهدف إلى منافسة النظام التعليمي المغربي برمته، بغاية انتاج نخبة مستلبة وهجينة، ويعتمد في تحقيق هذه الغاية على آليات ووسائل وامكانيات تجعله يتجاوز بكثير النظام التعليمي المغربي القائم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أمام هذا الوضع كنا ننتظر أن تعمل الحكومة من خلال ترجمة دعامة التعليم الخصوصي متضمنة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى إصدار مشروع قانون إطار يعيد هيكلة هذا القطاع بهدف :

1. حماية النظام التعليمي المغربي بما يسمح ببناء هوية وطنية متماسكة تتأسس على مورثنا الثقافي والحضاري وتستوعب كل التحولات المعرفية والعلمية في أفق بناء مغرب المستقبل.

2. توجيه التعليم الخصوصي المغربي إلى مجالات التعليم التي تعاني من نقص أساساً التعليم الثانوي، على اعتبار أن الرهان على التعليم الابتدائي والإعدادي هو أن يكون تعليماً عمومياً بامتياز.

3. كنا نراهن كذلك أن ينتقل هذا القانون بالمدرسة المغربية الخصوصية إلى مستوى المقاولة المواطنة المساهمة من جهة في دعم التعليم العمومي، ومن جهة ثانية المساهمة في التخفيف من ظاهرة بطالة الخريجين حاملي الشهادات العالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر كنا نراهن على أن يهتم هذا القانون بتعاونية تعليمية يساهم في تأسيسها هؤلاء الخريجين بدعم من الدولة، لكن للأسف جاء هذا المشروع لتقنين ماهو موجود على علته، وبمعنى آخر أنه قانون في أحسن الأحوال سيعمل على ترميم ماهو قائم، في حين وانطلاقا من روح الميثاق كان على الحكومة أن تجتهد لتأتينا بقانون يحقق التحول الجذري لهذا القطاع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

في هذا الصدد، وبعد أن قبلت الحكومة تعديلاتنا على هذا المشروع فإننا سنصوت بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الآن ننتقل إلى التصويت على مشروع القانون مادة، مادة،

المادة الأولى لم يرد بشأنها تعديل

أعرضها على التصويت كما وردت في النص.

نفس العدد

إذن. المادة الأولى، ننتقل إلى المادة الثانية

لم يرد بشأنها تعديل، أعرضها على التصويت

الموافقون : نفس العدد

المادة الثالثة ورد بشأنها تعديل من الحكومة للسيد الوزير أن يقدم هذا التعديل المتعلق بالمادة الثالثة.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

الصياغة التي وردت في المشروع المحال على مجلس المستشارين من لدن مجلس النواب بقيت عبارة دون في الوقت الذي كان يجب حذف هذه العبارة ديال دون، هذا هو تعديل اللي كاين في....

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن هو تعديل لفظي يتعلق بحذف كلمة دون.

إذن إذا سمحتم نعرض التعديل المقدم من طرف الحكومة على التصويت.

الموافقون : نفس العدد.

المادة الثالثة كما وقع تعديلها من طرف المجلس إذن :

الموافقون : نفس العدد.

المادة الرابعة ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي وبهذا الصدد أعطي الكلمة لأحد المستشارين لتقديم هذا التعديل.

* **المستشار السيد :**

بالنسبة لباب..... خاطئة الصيغة الإضافية التي جاءت بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.....

مؤسسات

تحذف عبارة

* **السيد رئيس الجلسة :**

سحب هذا التعديل. شكراً للسيد المستشار.

إذن المادة الرابعة لم يرد بشأنها أي تعديل.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 5 و6 لم يرد بشأنهما أي تعديل :

نفس العدد.

المادة 7 هناك تعديل للحكومة. الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

هنا كذلك كاين تصويب مادي يجب إضافة عبارة العامة، وينص فيه بوجه خاص على القواعد العامة لسير المؤسسة بمختلف مرافقها، فقط كلمة العامة.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن التعديل : الموافقون على التعديل الذي تقدمت به الحكومة نفس العدد.

الموافقون على المادة 7 كما تم تعديلها من طرف المجلس : نفس العدد.

المادة 8 ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة.

الكلمة للسيد الوزير قصد تقديم هذا التعديل.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

في المادة 8 تصويب في الشكل تحذف الفقرة الأولى لأن مضمونها جاء في إطار المادة 4 من المشروع مع إعادة صياغة الفقرة الثانية بما يضمن انسجام المادة بعد حذف الفقرة الأولى الأصلية.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن، هو تعديل بالحذف.

الموافقون على هذا التعديل : نفس العدد.

المادة 8 كما تم تعديلها من طرف المجلس.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 9 والمادة 10 لم يرد بشأنهما أي تعديل :

نفس العدد.

المادة 11 ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

تمت إعادة الصياغة لفقرة من هذه المادة لتوضيح معنى هذه المادة، لتوضيح أفضل.

لايجوز أن تكون في الإعلانات المتعلقة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي معلومات من شأنها أن تغالط هنا أضيفت هذا .... تم تعديل هذه الفقرة فقط للتوضيح.. لتوضيح النص.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن التعديل، الموافقون على هذا التعديل :

نفس العدد.

المادة 11 كما تم تعديلها من طرف المجلس.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 12 لم يرد بشأنها تعديل :

نفس العدد.

المادة 13: ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الكونفدرالي.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم هذا التعديل.

* **المستشار السيد حميد البرقوقي :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالنسبة للباب الثالث المادة 13، الصيغة الأصلية يجب أن يكون لمؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي هيأة دائمة للتدريس.

الصيغة الإضافية المعدلة من طرف الفريق الكونفدرالي يجب أن يكون لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي هيأة دائمة للتدريس بنسبة لاتقل عن 80%. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير لإبداء رأي الحكومة في هذا التعديل.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

تم قبول المقترح ديال الفريق الكونفدرالي.

إذن الحكومة توافق على هذا التعديل.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن الحكومة وافقت على هذا التعديل.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 13 كما عدلت من طرف المجلس :

نفس العدد.

المادة 14 المادة 15 المادة 16 المادة 17 المادة 18 لم يرد بشأنهم أي تعديل :

الموافقون : نفس العدد.

المادة 19: ورد تعديل من الحكومة. الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

في هذه المادة الحكومة تقترح تعديل عبارة «التلقين» بعبارة «تلقي»، انسجاماً مع الاتفاق الذي وقع في مجلس النواب، هنا وقع خطأ مادي بشكل واضح.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن التعديل.

الموافقون على التعديل الحكومي : نفس العدد.

المادة 19 كما عدلها المجلس :

نفس العدد.

المادة 30-29-28-27-26-25-24-23-22-21-20 لم يرد بشأن هذه المواد أي تعديل.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 31 ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

تقترح الحكومة إضافة عبارة «المذكورة»، «الاتفاقيات المذكورة»، عند نهاية الفقرة.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الموافقون على التعديل :

نفس العدد.

المادة **31** كما تم تعديلها من طرف المجلس :

نفس العدد.

المواد **35-34-33-32** لم يرد بشأنهم أي تعديل :

الموافقون على هذه المواد : نفس العدد.

المادة **36** ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة.

الكلمة للسيد الوزير قصد تقديم هذا التعديل.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

في هذه المادة **36** تقترح الحكومة تعديل عبارة «ثلاث سنوات» تغيير رقم **3** بأربع سنوات فيما يخص المرحلة الإنتقالية، انسجاماً مابين الفقرتين، الفقرة الأولى والفقرة الثانية ديال المادة **36**.

* **السيد رئيس الجلسة :**

التعديل المقدم من طرف الحكومة.

الموافقون : نفس العدد.

المادة **36** كما تم تعديلها من طرف المجلس :

نفس العدد.

إذن أعرض مشروع القانون برمته على التصويت.

الموافقون : نفس العدد.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم **6** بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.

تفضل السيد المستشار المحترم السيد عبد السلام بروال.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين،

السيد الرئيس،

ربحاً للوقت لاداعي لأكرر ماقلته عندما مناقشة مشروع القانون المتعلق بالتعليم الأساسي وهي نفس الملاحظات، الذي أطلب من الرئاسة أن تسجلها بالنسبة لمقترح القانون المتعلق بالنظام الأساسي للتعليم المدرسي.

فقط ـ السيد الرئيس ـ أريد أن أضيف وبعجالة أننا على مستوى فرق المعارضة نتأسف للتعديلات التي تقدمت بها الحكومة حول هذا المشروع أولا التعديلات جاءت متأخرة ولم نتمكن من الاطلاع عليها، ولكن نتأسف بالخصوص لمضمونها، التعديلات شكلية، شكلية جداً، لاتمس لا الجوهر ولا حتى الإطار اللغوي، نتأسف لكونها لم تقدم على المستوى اللجنة، ولكن بالأساس نتأسف أن التعديلات واردة من مؤسسة من وزارة محترمة هي أم الوزارات فيما يخص القراءة والكتابة والتحرير إلى غير ذلك، فنعتبر أنه غير منطقي، غير معقول، أن مشروع قانون حرر وهيئ وقدم من وزارة التربية والتعليم وزارة ديال قلبنا جميعاً ما نحن بصدد المصادقة عليه، وزارة هيأت مشاريع قوانين أحالتها على اللجنة الخاصة للتربية والتكوين التي أعطت موافقتها، هذه المشاريع مرت بمجالس حكومية، مجالس وزارية وتأتي عندنا لإعادة صياغة بعض مقتضياتها، فنتأسف على هذا، لكن نظن ونتمنى أن نكون خاطئين إن بعض الظن إثم، نظن أن التعديلات التي تقدمت بها الحكومة ما هو إلا غطاء لتمرير التعديل الجوهري الذي تقدموا به الزملاء في فريق الكونفدرالي، فنهنئهم كونهم فريق في المعارضة حظي بموافقة التعديلات التي تقدموا بها، لكي يمرر هذا التعديل، الحكومة كانت مضطرة لإيجاد غلاف والغلاف هو تعديلاتها وأدمج الجوهر فيما يخص التعديل الكونفدرالي. فإذن نهنئ الزملاء في المعارضة لاستجابة الحكومة لهذا التعديل. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير. لكم الكلمة.

* **السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن بعض الظن إثم، وفعلاً هناك إثم ارتكب في حق الحكومة بعدما استمعنا لتدخل السيد المستشار، فالأخطاء التي أثرنا الانتباه إليها لم تكن الحكومة هي المسؤولة عليها، فالنص الذي هو بين أيديكم من بين يد مجلس النواب، وحصل في شأنه توافق. إنما مع كل أسف أن بعض المصالح الإدارية لم تستطيع إتقان عملها وسعياً إلى ضمان النزاهة الفكرية التي أشرت إليها في تدخلي، واحتراماً للمقام، قلنا بأنه من الضروري أن نثير انتباه السادة المستشارين إلى هذه الأخطاء التقنية البسيطة حتى نكون منسجمين مع أنفسنا جميعاً، فكان طبعاً بإمكان تصحيح هذه الأخطاء دون إثارة انتباه أي كان، ولكن كما قلت في تدخلي من باب النزاهة، ويمكن يكون هناك إفراط في هذا الباب من طرفنا، قلنا بأن من الأفيد أننا نأتي أمام المجلس ونصحح هذه الأخطاء حتى نبرئ ذمة الجميع، وحتى تكون النصوص، نصوص لها قيمتها نظراً لكونها تهم قضايا التربية والتعليم وليس شيئاً آخر.

ثم لابد كذلك ـ السيد الرئيس ـ أن أقول بأن لم نستعمل ذلك كذريعة لأي شيء، فقلنا بأنه كان من الضروري تصحيح هذه الأخطاء وحيث أننا خضنا في تصحيح الأخطاء، قلنا لماذا لانرى في بعض التعديلات المقترحة علينا، هكذا مرت الأمور وليس بشكل آخر. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير على هذا التوضيح.

وهو إفراط مطلوب ومستحسن في إطار الشفافية وفي إطار ممارسة الديمقراطية رغم أن السيد الوزير وضح أن هذا الأمر هو برلماني، برلماني.

إذن ننتقل الآن إلى المشروع الثالث وهو يتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم نص المشروع.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد عبد الله ساعف الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

يسرني أن أقدم لكم هذا المشروع، مشروع **00.07** المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهو مشروع تم إعداده كما تعلمون في إطار تنفيذ مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وقبل التطرق إلى المشروع، سيكون من الضروري التذكير بالخطوط العريضة لتجربة الأكاديميات التي دعى إلى إحداثها المغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه في خطاب **17** يونيه **87**، وكان جلالته رحمه الله قد أولى اهتماماً خاصاً للتقويم العادل والجيد لعمل تلاميذ المرحلة الثانوية، فدعى إلى اعتماء نظام جديد للامتحانات يسمح بالمراقبة المتواصلة لأولئك التلاميذ طوال السنوات الدراسية، ودعى إلى تأطير حازم يسمح بإكمال دراسة المقررات، وبموازاة ذلك دعى إلى إحداث الأكاديميات تكريساً للامركزية ومن أجل تنمية وتحسين مردودية التعليم بجميع أسلاكه والإشراف على الامتحانات الجهوية.

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الأكاديميات في السهر على تنفيذ المقررات وفي تطوير الامتحانات من حيث موضوعاتها وتقويمها، فإنها ظلت تشكو من عدة نقائص تتعلق بدورها المحدود في البحث التربوي وفي المبادرة الجهوية وكذلك في مساهمتها في المشاريع والبرامج الوطنية. ومنذ تشكيل الحكومة حرصت هذه الأخيرة انسجاماً مع اهتمامها الخاص بتدعيم اللامركزية على إصدار قرار يطابق الأكاديميات مع الجهات **16** التي تتكون منها المملكة، ويحدث أكاديميات جديدة في الجهات التي لاتتوفر على أكاديميات، وإلى جانب ذلك اتجهت الوزارات إلى بناء علاقات شراكة وتعاون بينها وبين مجالس الجهات عبر الأكاديميات، وكذلك مع الجماعات المحلية، مختلف الجماعات المحلية.

وفي السياق نفسه واصلت وزارات التعليم تدعيم اللامركزية عن طريق توسيع صلاحيات الأكاديميات، وهكذا تم تفعيل دور الأكاديميات في إعداد مخطط التنمية الخماسي وأشركت في العديد من المشاريع والبرامج الوطنية، وفوضت إليها عدة صلاحيات جديدة، تتعلق بتنظيم التكوين المستمر بالتنسيق مع مراكز التكوين وتنظيم الخريطة المدرسية، وتنظيم الحركة الانتقالية الجهوية، والامتحانات المهنية إلى آخره، وإلى جانب ذلك تم إعداد قسم أساسي من الميزانيات الحالية لوزارات التعليم على أساس الأكاديميات، وعهد بأمر العديد من البناءات إلى الجهاز التنفيذي أو الأجهزة التنفيذية للجهة، وفي ضوء الإشارات السابقة يتبين أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين بدعوته إلى إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، جاء أولاً منسجماً مع هذا التوجه نحو اللامركزية الذي انطلق سنة 87، وتم إنعاشه في السنتين الأخيرتين، وجاء ثانياً من أجل تعزيز وتوسيع هذا التوجه.

ويتضمن مشروع القانون الذي بين أيديكم والذي أعدته اللجنة الوزارية برئاسة السيد الوزير الأول، وبتنسيق مع اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، يتضمن إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوكل المشروع إلى هذه الأكاديميات مهام واسعة تشمل تطبيق السياسة الوطنية للتربية والتكوين وإيلاء الاعتبار للحاجيات والخصوصيات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية للجهة :

- إعداد المخطط التنموي الجهوي للتمدرس.
- إعداد البرامج التوقعية للاستثمار.
- وضع الخرائط التربوية التوقعية والخريطة المدرسية الجهوية.
- تسليم رخص فتح وتوسيع وتغيير مؤسسات التعليم الأولي والمدرسي الخصوصي.
- مراقبة مؤسسات التربية والتكوين توزيعاً وبناءاً وتجهيزاً.
- الإشراف على البحث التربوي والامتحانات وتقويم العملية التعليمية على صعيد الجهة.
- إعداد برامج تكوين مستمر لصالح المدرسين والإداريين.
- ممارسة الاختصاصات المفوضة من لدن السلطة الحكومية الوصية في مجال تدبير الموارد البشرية.

أما على مستوى تدبير وتسيير الأكاديميات الجهوية فإن المشروع يتضمن مجلساً إدارياً واسع التمثيلية يشارك فيه الجماعات المحلية والغرف المهنية والسلطات العمومية الجهوية ومختلف الفاعلين التربويين وممثلوا جمعيات الآباء والأولياء وممثلوا التعليم الخاص.

أيها السادة،

السيد الرئيس،

أيها السادة،

إن مشروع القانون المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين يجمع بين ميزتين أساسيتين تتعلق الميزة الأولى بالطموح الكبير الذي يسعى إليه من خلال تعزيز وتوسيع اللامركزية واللاتمركز، يشمل - هذا التوجه - يشمل التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والثانوي في القطاعين العمومي والخصوصي وليطال مختلف جوانب التربية والتكوين المادية والإدارية والتربوية والبشرية، وتتعلق الميزة الثانية بالواقعية التي تتمثل في اعتماد وثيرة تدريجية لإخراج الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كلما توفرت الشروط الأساسية المطلوبة واعتماد المراسيم في تحديد تاريخ الشروع الفعلي في مزاولة كل أكاديمية للاختصاصات المخولة إليها بموجب القانون.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

لقد حظي هذا النص باهتمام كبير سواءاً من خلال المناقشة العامة أو التفصيلية أو من خلال تقديم التعديلات، وبفضل هذا الإهتمام تم إغناء النص بصورة جيدة سواء من حيث الشكل أو المضمون، ولقد تركزت أهم التعديلات على إضفاء مزيد من الدمقرطة على مجلس الأكاديمية، وتعزيز تمثيلية الأسرة التعليمية والجماعات المحلية المختلفة وتكريس المستوى الإقليمي في تنظيم

الأكاديميات وضبط وتوسيع اختصاصات هذه الأخيرة، وكذلك كان دائماً حرص الحكومة قوي بالحصول على توافق جميع مكونات مجلس النواب ومجلس المستشارين بحيث أنه يمكن أن نفتخر بأن جميع التعديلات التي قدمت تم التوافق عليها هذا من جهة، كان دائماً سعينا وهو الحصول على هذا التوافق، يعني مسألة الغلاف غير واردة تماماً لأنه كان بحث بإخلاص وبصدق على أن هذه النصوص الأربعة أنها تحظى بتوافق وباجماع وبذلنا المجهودات الكافية لكي يكون هذا... لكي يحصل هذا الأمر أن يكون هناك إجماع، بل تعطلنا في عدد من المراحل باش نخرج بالإتفاقات حول العديد من النقط، ويمكن أن نقول بأنه الصيغة النهائية هي الصيغة المقترحة إليكم هي الصيغة التي شاركت فيها إلى حد الآن المعارضة، فرق المعارضة وفرق الأغلبية.

تصويبات فعلاً حرصنا على أن نقدمها هي شكلية، نحوية يمكن اعتبارها بأنها لا تمس الجوهر، فعلاً كان هذا هو...، ولكن بغينا نكرس ممارسة الديمقراطية وبأنه تمشي الأمور إلى نهايتها، ولو الأمر كان يتعلق بتغيير كلمة بأخرى، تلقي عوض تلقين إلى آخره، هذه حرصنا على أنه تكون هذه المناسبة ديال الإجماع هي كذلك مناسبة ديال ممارسة الديمقراطية إلى نهايته، أشكركم على انتباهكم والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة التعليم لتلاوة التقرير.

* **مقرر لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أرفع إلى سيادتكم نص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول مشروع القانون رقم 00.07 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ويأتي هذا المشروع ليكرس مبدأ الديمقراطية وذلك بتدعيم اللامركزية على المستوى الجهوي بالنسبة للأكاديميات التي يخرجها عن إطار القيام بالمهام التقليدية المربطة بطرح الامتحانات وغيرها وأثناء المناقشة تعرض السادة المستشارين لمجموعة من النقط الخاصة بالموضوع والتي تمحورت حول التساؤل عن طبيعة المهام الممنوحة للأكاديميات وعلاقتها بالنيابات والاستفسار عن تركيبة الهيأة المسيرة للأكاديميات ومعوقات تطبيق اللامركزية، وفي هذا الإطار أكد السيد الوزير على التوجه الديمقراطي الذي تسلكه الوزارة وذلك بمنح مهام للأكاديمية ستكون بمثابة ثورة على مستوى التعليم، وبخصوص تمثيلية بالمجلس الإداري لأكاديمية أبرز أنه تم تمثيل كل الفعالين ممن يعنيهم الأمر.

السيد الرئيس،

لقد قدمت التعديلات حول المشروع من طرف الفريق الكونفدرالي وأعلنت الحكومة عن عدم قبولها، وسجلت فرق المعارضة عدم مشاركتها في عملية التصويت. وقد وافقت اللجنة على المشروع برمته بالأغلبية. والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المستشار.

الآن ننتقل إلى مناقشة هذا المشروع. الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد الزايدي عن الفريق الكونفدرالي.

* **المستشار السيد أحمد الزايدي** :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في هذه الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 00.07 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية التكوين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعرف الجميع مربون ومسؤولون أن نظام الأكاديميات الحالي استنفذ إمكانية استمراره إن لم نقل أنه تحول بأسف إلى مراكز جهوية للامتحانات وأصبحت الأكاديميات عاجزة عن تصريف وتطبيق كل بنود الظهير المؤسس لها، لذلك نعتبر هذا المشروع من المشاريع المهمة، لأنه سيخلق الشروط الأساسية لإقرار اللامركزية ودعم الجهوية في حق التربية والتعليم، لذلك كان لزاماً علينا التعامل معه بجدية ومسؤولية كذلك، ومن هذا المنطلق نرى في الفريق الكونفدرالي أنه كان لزاماً على الحكومة من جهتها أن تطرح هذا المشروع ضمن مجموعة من المشاريع المتكاملة ونقصد بذلك قانون النيابات، قانون المؤسسات التعليمية، وهي كذلك قوانين ستساعد لامحالة في ضبط الصلاحيات والعلاقات حتى لانقع في التضارب والتنافر والتداخل، مما سيؤثر سلباً على الأكاديمية بهذا المنظور الجديد، لذلك كان لابد من الإتيان بقانون لضبط صلاحية الأكاديمية في علاقتها بمؤسسات تكوين الأطر، ومؤسسات التكوين المهني لتصبح فعلاً هذه الأكاديمية السلطة الجهوية للتربية والتعليم والتكوين حتى تكون قراراتها منسجمة ومستجيبة لحاجيات الجهة. ومرة أخرى نسجل أن الحكومة خلافاً لهذا التصور جاءتنا بمشروع قانون معزول وخاص بالأكاديمية فقط، وهذا من شأنه أن يعطل على الأكاديميات في انتظار أن تأتينا الحكومة بالقوانين الأخرى المكملة لهذا القانون.

أما بخصوص القانون المطروح علينا اليوم. فلقد تقدمنا بمجموعة من التعديلات التي من شأنها أن تعزز وتدقق صياغة النص المطروح علينا، وهي إن كانت التعديلات تمس الشكل فإنها بلغة الفقهاء ضابطة لروح النص وهذا من شأنه ونحن في مرحلة التأسيس أن يوضح العلاقات بين الأكاديميات ومختلف الأجهزة المهتمة بالتربية والتكوين على مستوى الجهة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بنفس الوعي تقدمنا بتعديل جوهري بخصوص تمثيلية رجال التعليم في المجلس الإداري لهذه الأكاديمية وقد ركزنا في هذا التعديل على تمثيلية اللجن الثنائية المتساوية الأعضاء والسؤال الذي قد يطرحه البعض لماذا هذا التعديل مادام أن النص يقر بتمثيلية رجال التعليم؟

لقد انطلقنا كمركزية نقابية في بلورة هذا التعديل لاستقرائنا للتجربة المغربية بخصوص تمثيلية الأجراء في المجالس الإدارية، وعلى سبيل المثال لا الحصر المجلس الإداري للمكتب الشريف للفوسفاط حيث أن الإدارة تمانع لحد اليوم في تمثيلية الأجراء، لذلك وتفادياً لما من شأنه أن يهمش غداً تمثيلية رجال التعليم في المجلس الإداري للأكاديميات، ألححنا على تمثيل رجال التعليم من خلال هيأة دستورية منتخبة على مستوى الجهة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

وفي هذا الصدد وبعد أن قبلت الحكومة مجموعة من تعديلاتنا على هذا المشروع، فإننا سنصوت بالإيجاب والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الآن ننتقل للتصويت على مشروع القانون مادة، مادة.

المادة الأولى لم يرد بشأنها تعديل

أعرضها على التصويت :

نفس العدد.

المادة الثانية ورد بشأنها أربع تعديلات من طرف الفريق الكونفدرالي.

الكلمة للمستشار.

* **المستشار السيد علي لطفي** :

التعديل يتعلق بالمادة الثانية من .....

* السيد رئيس الجلسة :

إذن، والتعديلات الباقية.

* المستشار السيد علي لطفي :

بأربعة.

* السيد رئيس الجلسة :

أربعة، كلهم يتعلقون بالمادة الثانية.

* المستشار السيد علي لطفي :

المادة الثانية الفقرة الأولى في.....

* السيد رئيس الجلسة :

التعديلات كلهم ينصبون على المادة الثانية في فقراتها المختلفة.

* المستشار السيد علي لطفي :

التعديل الثاني يتعلق بالمادة الثانية الفقرة الثانية من الباب الأول وموضوع التعديل هو على الشكل التالي، وضع الخرائط التربوية التوقعية على مستوى الجهة بتنسيق مع الجهات المعنية وبالتشاور... إلخ.

* السيد رئيس الجلسة :

المادة الثانية الفقرة التاسعة.

* المستشار السيد علي لطفي :

المادة الثانية الفقرة التاسعة من الباب الأول التعديل المقترح : القيام في عين المكان بمراقبة حالات مؤسسات التربية والتكوين العمومية والخاصة... إلخ.

* السيد رئيس الجلسة :

الباب الأول، المادة الثانية، الفقرة 11.

* المستشار السيد علي لطفي :

المادة الثانية الفقرة 11 من الباب الأول.

الموضوع يتعلق بالإشراف على البحث التربوي على المستوى الإقليمي والمحلي... إلخ.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير لإعطاء موقف الحكومة من هذه التعديلات.

* السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :

الحكومة توافق على التعديل من مقترح في المادة 2 الفقرة 2، وتقبل كذلك التعديل المقترح في المادة 2 الفقرة 9 مع تعديل في الصياغة بحيث تقترح الصيغة التالية :

القيام في عين المكان بمراقبة حالات كل مؤسسات التربية والتكوين.

وتقبل الحكومة المقترح المتعلق بالمادة 2 الفقرة 11.

* السيد رئيس الجلسة :

تقبل الحكومة المقترحات، إذن، بالثلاثة، مع تعديل المضاف من طرفكم. ليس هناك اعتراض من طرف مقدمي التعديلات.

إذن، نعرض التعديلات الواردة على المادة الثانية كما هو مسجل بالنسبة لكل فقرات هذه المادة.

الموافقون : نفس العدد.

الآن نصوت على المادة الثانية كما عدلها المجلس.

الموافقون : نفس العدد.

ننتقل إلى المادة الثالثة لم يرد بشأنها أي تعديل.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 4 ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي وفي هذا الصدد أعطي الكلمة للسيد المستشار قصد تقديم هذا التعديل.

* المستشار السيد علي لطفي :

التعديل يتعلق بالفقرة المتعلقة بتشكيل المجلس الإداري، المادة 4 الباب الثاني والتعديل الذي يطرحه الفريق الكونفدرالي هو كالتالي ستة ممثلين عن الأطر التعليمية من أعضاء اللجن الثنائية على مستوى الجهة. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

الحكومة تقبل المقترح المتعلق بالمادة 4 بهذه الفقرة المتعلقة بتشكيل المجلس الإداري.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

إذن : الموافقون على التعديل : نفس العدد.

الموافقون على المادة 4 كما تم تعديلها من طرف المجلس. نفس العدد.

المادة 8-7-6 لم يرد بشأنها أي تعديل.

الموافقون : نفس العدد.

المادة 9 ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة.

السيد الوزير لكم الكلمة لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 9.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني :**

التعديل بسيط ودائماً شكلي تصويت شكلي يتعلق بهذه المادة 9 بحيث يقترح تعديل بحذف عبارة المالية التي تمنحها احتراماً للصياغة الحقيقية التي تم الاتفاق عليها من لدن مجلس النواب.

إذن، حذف الفقرة متاع المالية التي تمنحها.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن هذا تعديل بالحذف.

الموافقون على هذا التعديل : نفس العدد.

المادة 9 كما تم تعديلها : نفس العدد.

المادة 15-14-13-12-11-10 لم يرد بشأنهم أي تعديل.

الموافقون : نفس العدد.

أعرض المشروع برمته على التصويت.

الموافقون : نفس العدد.

إذن، صادق المجلس على مشروع قانون رقم 7 المتعلق بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

بهذا... آه، قبل أن نرفع الجلسة الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد السلام بروال في إطار تفسير التصويت.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

مرة أخرى أطلب من الرئاسة أن تضمن نفس الملاحظا ت التي أبديناها فيما يخص المشروعين الأولين، فيما يخص المسطرة ومواقفنا، لكن فقط أريد أن أضيف ونحن على نهاية دراسة المشروع الثالث أن أطرح السؤال : هل من المقبول؟ هل من المنطقي؟ هل من المعقول أن الحكومة في مشاريع الثلاث درست على مستوى مجلس النواب، درست على مستوى اللجنة المختصة في مجلس المستشارين، تم البث فيها بثلاثة يكون فيهم أغلاط وبالثلاثة الحكومة تجيب تعديلات يمكن في واحد، يمكن في 2، بالثلاثة «باز»، فقط، أعطي مثال لا أناقش فقط مثال التعديل الذي قدم حول المشروع الحسي غير أني أعتبره وكما قلت سابقاً غلاف لتمرير التعديلات الجوهرية ديال الزملاء وأهنئهم مرة أخرى، الزملاء ديال المعارضة، نعم هو تمرير، ما معنى الإعانات والمساهمات المالية التي تمنحها.

* **السيد رئيس الجلسة :**

هذا الوصف متاع المعارضة السيد الرئيس متاع الفريق راه تيطلب تدقيق فيه.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

لا، هناك، لا، داخل المعارضة هناك المعارضة الحقيقية وهو الفريق الكونفدرالي وهذه الكلمة حقيقية جاءت على لسانها، وهناك المعارضة المتفق عليها مع صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله

فيما يخص تأليف حكومة التناوب ديالنا، هذا هو التوضيح إذا أردتم التوضيح.

قلت - السيد الرئيس - لاأناقش ولكن أعطي مثال اشنو جابت في النص الأصلي «الإعانات والمساهمات المالية التي تمنحها في إطار الشراكة مع الجماعات المحلية» التعديل اللي جابت : «الإعانات والمساهمات في إطار الشراكة مع الجماعات المحلية». حذفت كلمة «المالية»، هل تعتقدون أنه يمكن إبرام الشراكة مع أي كان دون إنعكاس مالي، أبداً، وبالتالي الصيغة الأصلية كانت صواب، لكن الحكومة لابد لها أن تجد إطاراً لاداعي باش....

فيما يخص لاأعقب عن تدخل الزميل والصديق والوزير المحترم والشخص الذي نكن له كل احترام فيما يخص الموضوع الذي أثاره أن التعديلات التي أتت بها الحكومة هي لتصويب أغلاط ارتكبت على مستوى الإدارة، بعد هذه الإدارة ما عرفنا اشنو، فقط رجعت إلى المشروع كما قدمته الحكومة أصلا لمجلس النواب والتعديلات انصبت على مراجعة النص الأصلي وبالتالي إن كان هناك تصويب من طرف الإدارة ليس إدارة البرلمان لا فيما يخص مجلس النواب ولا مجلس المستشارين، فهي الإدارة ديال الحكومة، وإدارة الحكومة هي موضوعة رهن إشارة الحكومة وبالتالي يبقى تحليلنا - وأقولها دائماً إن بعض الظن إثم - يبقى تحليلنا دائماً مطروح.

فيما يخص الكلمة ديال السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني الذي نكن له كل التقدير وأنا شخصياً نظراً للمجهودات التي بذلها على مستوى الوزارة وخصوصاً على مستوى الجهات فيما يخص إحداث الأكاديميات والذي نهنئه على هذا أشار موضوع أن النصوص درست على مستوى التوافق أكيد السيد الوزير، لكن مع الأسف الشديد لم تكملوا عملكم، كانت نصف ساعة كتبقى، البارحة نصف ساعة، لو بذلتم مجهوداً وجلستم معنا ومع زملاء الكونفدرالية واتفقنا كان يكون توافق، لكن أخللتم بهذا التوافق أنتم السيد الوزير، ماشي احنايا، احنا عبرنا على موقفنا قلنا عدم المشاركة، كنتم تفهموننا موقفنا، إشارة، «ميساج» ما بغيتيوشاي تقبلوها تماماً، الزملاء دافعوا على نصهم وكانوا منطقيين، رفضتوه تماماً وما بغيتوا شاي تفتح معهم الحوار حتى للرد في حد ذاته وأنا كنت أستمع الزميل، فهذا الرد، لا، مامقبول شاي...، واليوم تجيو راه كل شي مقبول، فالتوافق السيد الوزير كنا نتمناه أن يتم ومبدئياً منين بدأنا واحنا طالبين هذا التوافق مع الأسف الشديد لظروف معينة.

لذلك - السيد الرئيس - نحن وكما قالوا لنا وأخذونا الزملاء علماً.... باين من هذا نص التصريح تراجعنا ودرنا خلفة عوض... عدم التشارك اللي هي مسؤولية سياسية واللي يمكن تكون كتناقض مع مواقفنا السياسية داخل أحزابنا، تراجعنا نسبياً وقلنا أودي لا، نشارك لكوننا شاركنا في اللجنة الخاصة لايمكن أن لانشارك، ولكن امتناعنا عن التصويت هو فقط لعدم مد يد للمعارضة للتحاور معها.

السيد الوزير،

أنا شخصيا وكرئيس جهة كان بودي أن أساهم في إغناء النص بكثير، نظراً للتجربة التي عشتها والحظوظ التي أعطيت لي أنا من الناس المحظوظين على مستوى المنتخبين منتخب من 96 رئيس جماعة قروية، جماعة بلدية، رئيس إقليم، رئيس الجهة، برلماني، عضو في العديد... حظوظ اللهم لك الحمد ماشي زعما.... قلت..... نعم عضو في الحكومة إلى غير ذلك. كنت - السيد الوزير - وحرصت على هذا أن أساهم ومساهمة فعالة، أكيد أن الحكومة - السيد الوزير - بذلت مجهود فيما يخص عدم التمركز، وإحداث الجهات أو إحداث الأكاديميات هو نوع من عدم التمركز، لكن مع الأسف الشديد لن تواكب هذه العمل باللامركزية، فبقات اختصاصاتها مابينها وبينها، وزعتها على الناس ديالها، كنا نتمنى الاتجاه يكون عمودي ولكن كذلك أفقي، ولكن تجي فرصة أخرى إن شاء الله لإثارة هذا الموضوع، خصوصاً وأنا أتذكر الزميل السي بلعباس حسون الذي بذل مجهود فردي وسياسي على مستوى الفريق، تقدم باقتراحات بناءة أقنع الحكومة، أقنعكم، لكن مع

الأسف الشديد تقال لو أودي هذا الشيء قدموه لنا في مقترح قانون من بعد، وقبلها لكونه هو عضو داخل الأغلبية، ولكن اليوم تقبل التعديلات وفي جهة أخرى نقول أودي يوليو مقترحات، ولكن احنا - السيد الوزير - نعدكم بأننا سنعالج هذا الموضوع مستقبلاً.

شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد المستشار.

السيد الوزير لكم الكلمة تفضلوا.

في ختام هذه الجلسة.

* **السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني**:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

ضروري نجاوب السيد بروال في نقطتين الأولى هي ما أعطينا شاي الفرصة - أستسمح - ولكن غير صحيح لأنه ما لقيناشاي إلى من سنعطي الفرصة، ما لقيناشاي أمامنا مقترحات تعديلات، الناس اللي كانوا حاضرين في اللجنة كل المقترحات تم أخذها بجد وتفكير ومشينا ولو تقارقنا البارح كنا عارفين الدستور مخلي هذه الفرصة هذه والقانون الداخلي، بقينا كنفكرو في مشروعية وإمكانية قبول المقترحات، ولكن مع الأسف إخوان المعارضة ما اعطوناشاي الفرصة أننا نتجاوبو مع التعديلات اللي كان ممكن نتقدموا بها، بل لاحظنا بأنه غابوا على النقاش، حتى قضية السرعة غير مقبولة، لأنه لو كانوا كان يمكن يطولوا النقاش إلى ما لانهاية، المهم خصني نذكر بهذه المسألة هذه يه النقطة علاش أخذت الكلمة، أنه حرصنا نظراً لأهمية القوانين كنعتبروها قوانين ديال الأمة المغربية وبأنه خصها تترفع على السياسة لأن غادي تحكم يعني على 10 سنوات على الأقل فهذه المسألة هذه ما فيها لاأغلبية ولا معارضة، ولكن مع الأسف تفاجأنا بغياب التعديلات، على أي غياب التعديلات، وكنا مضطرين نتجاوبو ونتفاعلو مع التعديلات التي وجدناها أمامنا.

فيما يخص اللامركزية فسرنا البارحة مع الأسف الإخوان ما كانوشاي حاضرين، اللامركزية، القوانين اللي جايا هي نصوص تنظيمية أساساً اللي غادي تمشي في هذا الاتجاه وهي مهيأة، واحدة، وغادي في اتجاه حتى إعطاء استقلالية للمؤسسات التربوية، يعني الثانويات، الإعداديات، المدارس، وكاين سلسلة من النصوص اللي غادي تتاح لكم الفرصة تناقشوها إن شاء الله أعتذر على هذا.... شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد الوزير على هذا التوضيح.

وأشكر السادة المستشارين الذين ساهموا في إغناء الحوار في هذه الجلسة وأعلن عن ختمها. وشكراً.

رفعت الجلسة.